

البحث النوعي الإستراتيجيات وتحليل البيانات

تأليف

د. سعد بن غنام القريني

دكتوراه في السياسة العامة: بحوث وتحليل سياسة التنمية والتعليم

حاصل على جائزة التميز البحثي من جامعة فلنדרز - أستراليا لعام ٢٠١٧

الطبعة الأولى ١٤٤١هـ - ٢٠٢٠م

دار جامعة
الملك سعود للنشر
KING SAUD UNIVERSITY PRESS



ص.ب. ٦٨٩٥٣ - الرياض ١١٥٣٧ المملكة العربية السعودية

٣ سعد غنام القريني ، ١٤٤١ هـ

فهرسة مكتبة الملك فهد الوطنية أثناء النشر

القريني ، سعد غنام
البحث النوعي: الإستراتيجيات وتحليل البيانات. / سعد غنام
القريني -. الرياض ، ١٤٤١ هـ

٢٧٨ ص؛ ١٧×٢٤ سم

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٤٣٢٦-٣

١- البحث ٢- طرق البحث أ.العنوان

١٤٤١/٩٣٦٢

ديوي ٠٠١,٤٢

رقم الإيداع: ١٤٤١/٩٣٦٢

ردمك: ٩٧٨-٦٠٣-٠٣-٤٣٢٦-٣

جميع حقوق النشر محفوظة. لا يسمح بإعادة نشر أي جزء من الكتاب بأي شكل وبأي وسيلة سواء كانت إلكترونية أو آلية بما في ذلك التصوير والتسجيل أو الإدخال في أي نظام حفظ معلومات أو استعادتها بدون الحصول على موافقة كتابية من المؤلف.





المحتويات

إهداء	١
تقديم	٢
الفصل الأول: مقدمة عن البحوث النوعية	٨
(١-١) تقديم	٨
(٢-١) لمحة تاريخية عن البحوث الاجتماعية	١٠
(٣-١) المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية	١٧
المنطلق الأول: علم الوجود "Ontology":	١٨
المنطلق الثاني: طبيعة المعرفة "Epistemology":	٢١
المنطلق الثالث: طريقة الاستدلال واستخراج النتائج (الأسلوب الاستنباطي في مقابل الأسلوب الاستقرائي):	٢٩
المنطلق الرابع: الأدوات (Methods):	٣٢
(٤-١) تحديات البحث النوعي	٣٩
التحدي الأول: الصرامة العلمية	٤٠
التحدي الثاني: مسألة التحيز	٤٤
التحدي الثالث: التعميم	٤٧
التحدي الرابع: الوقت	٤٨
التحدي الخامس: الغموض	٤٩

٥٠ ملخص الفصل الأول (٥-١)
٥٣ الفصل الثاني: استراتيجيات البحث النوعي
٥٣ (١-٢) مقدمة
٥٦ (٢-٢) البحث الإثنوغرافي "Ethnographic Research"
٦٦ (٣-٢) النظرية المجذرة "Grounded Theory"
٧٦ (٤-٢) علم الظواهر "Phenomenology"
٨٠ (٥-٢) منهج دراسة الحالة "Case Study Approach"
٨٢ (٦-٢) اثنوغرافي الذات "Autoethnography"
٨٥ (٧-٢) ملخص الفصل الثاني
٨٩ الفصل الثالث: جمع بيانات البحث النوعي
٨٩ (١-٣) تقديم
٩٦ مشكلة الدراسة:
٩٨ (٣-٣) إجراءات العينة
١٠٤ (٤-٣) خطوات اختيار المشاركين
١٠٧ (٥-٣) أدوات جمع البيانات

١٠٨ المقابلة "Interview"
١١٨ حلقات النقاش "Focus Groups Discussion"
١٢٤ الملاحظات الميدانية "Fieldnotes"
١٢٩ المذكرات الشخصية "Memos"
١٣١ (٦-٣) أهمية التفكير النقدي أثناء جمع البيانات
١٣٢ (٧-٣) أخلاقيات البحث العلمي
١٣٩ (٨-٣) ملخص الفصل الثالث
١٤١ الفصل الرابع: تحليل بيانات البحث النوعي
١٤١ (١-٤) مقدمة
١٤٤ (٢-٤) مراحل تحليل البيانات
١٤٦ المرحلة الأولى: تنظيم البيانات
١٥١ المرحلة الثانية: الترميز المفتوح
١٧١ المرحلة الثالثة: تصنيف الرموز
١٨٢ المرحلة الرابعة: الترميز المحوري "Axial Coding"
١٨٨ المرحلة الخامسة: الترميز الانتقائي "Selective Coding"
١٩٢ (٣-٤) قضايا عامة في التحليل

١٩٥ (٤-٤) الترميز باستخدام الحاسب

١٩٩ (٥-٤) ملخص الفصل الرابع

٢٠١ **الفصل الخامس: كتابة تقرير البحث**

٢٠١ (١-٥) مقدمة

٢٠٣ (٢-٥) تعزيز دور الكتابة في البحث العلمي

٢١٣ (٣-٥) توظيف النظرية: الانتقال من الوصف إلى التحليل

٢١٨ (٤-٥) توظيف النظرية: لماذا نستخدم النظرية؟

٢٢٦ (٥-٥) توظيف النظرية: آليات الانتقال من الوصف إلى التحليل

٢٤١ (٦-٥) تنظيم فصول الدراسة

٢٤٤ (٧-٥) إقناع القارئ بالنتائج

٢٥٠ (٨-٥) مراجعة الكتابة

٢٦٠ (٩-٥) الانسجام (Coherence): رسالة موحدة لجمع شتات أفكار تقرير البحث

٢٦٧ (١٠-٥) ملخص الفصل الخامس

٢٦٩ **المراجع**

٢٦٩ أولاً: المراجع باللغة العربية

إهداء

إلى كل طالب علم يتطلع إلى منهجية علمية تحقق فهماً أعمق للواقع

تقديم

البحث الاجتماعي هو مدخل علمي للتعرف على أبعاد وأسباب القضايا التي يواجهها المجتمع، فهو يوفر أدوات وطرق متنوعة لفهم ودراسة الظواهر والتحديات الإنسانية. هذه الأدوات والطرق على اختلافها وتنوعها يمكن تصنيفها في مدرستين رئيسيتين هما (منهجية البحث الكمي) و(منهجية البحث النوعي)، فلكل منهجية استقلالية كبيرة عن الأخرى عند التفكير بالقيام بالبحث الاجتماعي. أي أنهما يشكلان مسارين مختلفين في فهم وتفسير مفهوم البحث العلمي وما يرتبط به من طرق في صياغة القضايا البحثية وكيفية الوصول للمعرفة وبناء النتائج. هذا الاختلاف سأتناوله بالتفصيل في الفصل الأول من هذا الكتاب، لكن كجزء من المقدمة هنا سأقوم بتسليط الضوء على تجربتي الشخصية مع كلا المنهجيتين.

تجربتي الأولى كباحث كانت مع منهجية البحث الكمي. هذه التجربة كانت خلال مرحلة دراسة الماجستير، فقد كنت حينها شغوفاً جداً للتعرف على مدى نضج الممارسات الحكومية في إدارة المشاريع، حيث تم استخدام الاستبيان والأساليب الإحصائية لمعرفة "مدى تطبيق منهجية إدارة المشاريع في القطاع الحكومي بالمملكة العربية السعودية؟" هذه التجربة استفدت وتعلمت منها

الكثير منهجياً ومعرفياً، وفي نفس الوقت، أثارت لدي تساؤلات عديدة. في المجال المنهجي، كان أبرز التساؤلات في ذلك الحين يتعلق بقدرات واجراءات البحث العلمي لرصد أبعاد القضايا الاجتماعية. فقد لاحظت حينها أن مشكلة الدراسة يتم تناولها والإجابة عليها فقط وفقاً لخيارات محددة مسبقاً في الاستبيان. فأبعاد قضية الدراسة يتم تحديدها وتجزئتها في مقياس مثل مقياس ليكرت الخماسي ليقوم المشاركون باختيار الإجابات من بينها، مما يعني أن الاستبيان بهذه الطريقة يمثل الوجه الوحيد الوحيد والصارم للإجابة على تساؤلات الدراسة، في حين كانت تجاربي العملية في إدارة المشاريع خارج دائرة المعرفة للبحث. بل أكثر من ذلك، فقد كان كل ما أراه وما أسمعته من مناقشات وتعليقات وملاحظات وتجارب خلال جمع البيانات هو خارج إطار البحث ولا سبيل له للإجابة على أسئلة الدراسة وإثراء النتائج.

بعد تلك التجربة بسنوات، وجدت الإجابة على أغلب ما لدي من تساؤلات. فقد كان برنامج الدكتوراه بأستراليا والذي بدأ في أواخر عام ٢٠١٢م بوابة للتعرف على فلسفة جديدة للبحث العلمي وهي منهجية البحث النوعي. فمن خلال قراءة وممارسة البحث النوعي وجدت فيه إمكانيات عديدة لتوثيق ورصد وتحليل كل ماله علاقة بقضية الدراسة، فلا مكان لفرض فهم مسبق وتقديم إجابات محددة لقضية لا تزال طور الفهم والدراسة. فبناء الفهم لقضية الدراسة والإجابة على أسئلتها يتم استقرائياً من الميدان، مما يعني أن لدى الباحث فرصة كبيرة لتشكيل الفهم وإيضاح أبعاد القضايا الاجتماعية وفقاً للبيانات التي يجمعها، ووفقاً لما يدونه من ملاحظات وما يحمله من أفكار. كما أن للمشاركين دوراً أساسياً في صياغة المشكلة والإجابة على أسئلتها، فلا يوجد

فهم محدد وثابت يتم فرضه على أناس لهم مشارب متعددة ورؤى متنوعة. هذه المرونة توفر مساحةً واسعةً للباحث لكي يكون جزءاً من البحث فيوثق تصوراته ويساهم في الإجابة على تساؤلاته، ليصبح أقرب للناس وأكثر استشعاراً لمشاكلهم وهمومهم. فالباحث لا يرصد آراء واتجاهات فقط، بل يحاول أيضاً رصد المشاعر والتجارب والتحديات. فهو يوثق قصص ومواقف وتجارب المشاركين وينقل التحديات والصعوبات التي يواجهونها. فمن خلال لقائي بمجموعة كبيرة من الناس والتعرف على قضاياهم، أصبحت لست فقط أكثر معرفةً بل أيضاً أكثر تفهماً وانفتاحاً.

من خلال هذه المرونة والانفتاح على الأفكار قد يصل الباحث إلى نتيجة مفادها هو ضرورة تغيير صياغة مشكلة الدراسة أو محاورها وفقاً للمتغيرات والنتائج الأولية للبيانات. مما يعطي البحث النوعي قدرةً أعلى لتجسيد الواقع، ويوفر مجالاً أوسع للباحث وللمشاركين لتعريف هذا الواقع وتحديد ملامحه. هذه الإمكانيات قلما تجدها في البحوث الإحصائية والتي أغفلت تفردنا وتفرد مشاكلنا وجعلتنا نبحث فقط عن التعميم والصورة الواحدة. فالبحث النوعي هو إذاً دعوة للذهاب إلى ما هو أبعد من الأرقام والإحصاءات والبحث عن تنوع التجارب والأفكار، لتكون البيانات هي ما يقود التحليل واختيار النظريات، فتتكلم البيانات عن نفسها وتقود النظرية لفهم الحاضر واستيضاح طريق المستقبل.

لكن تطبيق منهجية البحث النوعي ليست بالأمر الهين، فالتطبيق الناجح لهذه المنهجية يمثل تحدياً كبيراً للباحث وللمجتمع البحثي بشكل عام. الأسباب كثيرة ومتنوعة لكن لعل من أبرزها هو كون البحث النوعي في جوهره يتحدى مفاهيم شائعة رسخت في أذهاننا عن أدوات البحث وطرق جمع البيانات وعن

ماهية العلم والمعرفة بشكل عام. الجانب الآخر من الصعوبة يتعلق بإجراءات البحث. فالجانب الاجرائي لهذه المنهجية يتطلب قدرات عالية للتعامل مع أعداد هائلة من البيانات النوعية من مقابلات وملاحظات وصور ومفكرات. كما أن طبيعة البيانات نفسها قد تحمل رسائل متباينة وأحياناً تحمل آراء متناقضة أو غير واضحة. هذا الغموض أو التناقض قد يجعل الباحث المبتدئ في حيرة من أمره ليرى طريق الفهم عسيراً صعب المنال. لذلك أحاول في هذا الكتاب التصدي لهذه التحديات. فالبداية ستكون بالتأسيس النظري لمفهوم البحث النوعي ومدى اختلافه عن البحوث الكمية. ففي الفصل الأول ستتعرف على طبيعة الاختلافات بين البحث الكمي والنوعي لنرى أن الفرق لا يكمن فقط في الأدوات، بل إنما ينبع أساساً من الفلسفة المعرفية التي تكمن خلف هذا النوع من المنهجيات العلمية. فالهدف العام للفصل الأول إذاً هو إيضاح الموقف الفلسفي والتأسيس النظري لهذه المنهجية. يلي ذلك استعراض لأهم استراتيجيات البحث النوعي في الفصل الثاني من الكتاب. ثم بعد ذلك أتطرق في الفصل الثالث إلى آليات جمع البيانات وما يتعلق بها من مواضيع أهمها (تحديد مشكلة الدراسة، اجراءات العينة، خطوات اختيار المشاركين، أدوات البحث النوعي: المقابلات، حلقات النقاش، الملاحظات الميدانية، المذكرات الشخصية) مع شرح لأبرز الاعتبارات الأخلاقية في جمع البيانات. الفصل الرابع سيناقش الجزء الأهم والأصعب في هذا النوع من البحوث، حيث سأتناول بالتفصيل مراحل وآليات تحليل البيانات وكيفية استظهار المعاني والنتائج من إجابات المشاركين. الفصل الأخير من هذا الكتاب يتصدى لموضوع مهم يقل الحديث عنه بإسهاب في بعض كتب البحث النوعي وهو تعزيز أهمية الكتابة وطريقة توظيف النظرية في

الدراسة. لذلك يهدف الفصل الأخير إلى تشجيع الباحث بأن يصبح كاتباً من اليوم الأول للبحث مع مراعاة تفعيل النظرية في البيانات بشكل يعزز العمق التحليلي للبحث ومساهمته في البناء المعرفي للعلوم الاجتماعية.

جزء كبير من المعلومات والأفكار في هذا الكتاب اعتمدت فيه على ملاحظاتي الشخصية وتحديداً في الفصول (الثالث، الرابع، الخامس) والمتعلقة بمراحل جمع البيانات وتحليلها وكتابة تقرير البحث. فستجد في هذا الكتاب الكثير من النصائح الشخصية والأمثلة من تجاربي مع هذه المنهجية وتحديداً من رسالة الدكتوراه. فقد كنت خلال الدراسة أتأمل كثيراً في مراحل البحث وأكتب بالتفصيل عنها، حتى أصبح لدي كتابات عديدة عن المنهجية وطريقة تحليل البيانات، وكتابات أيضاً عن التحديات التي أواجهها وعن طريقة تفكيري في البحث وما يتعلق به من عمليات. هذه الكتابات والملاحظات الشخصية وما ارتبط بها من تجارب وأفكار ساهمت بفضل الله سبحانه وتعالى في كتابة هذا الكتاب، وعززت ارتباطه بواقع البحث العلمي وجعل الأفكار ذات دلالات واقعية وليست مفاهيم مجردة قد يصعب على القارئ فهمها وتطبيقها. كما أن هذا الجهد مكنتني بفضل الله وتوفيقه من الانتهاء من رسالة الدكتوراه بتميز والحصول على جائزة جامعة فلندرز للتميز البحثي " The Vice-Chancellor's Prize for Doctoral Thesis Excellence-Flinders University لعام ٢٠١٧م.

أسلوب الكتاب روعي فيه أن يكون منسجماً مع لغة البحث النوعي من ناحية إبراز صوت الكاتب في صيغة صوت المتحدث والمخاطب (First & Second Person Narrative)، بدلاً من أسلوب المبني للمجهول والشائع كثيراً في كتابة البحوث الكمية. هذا الأسلوب يختلف كثيراً عما ألفناه من كون البحث

قطعة أدبية مستقلة في وجودها عن ذات الكاتب. فأسلوب المبني للمجهول يخاطب فيه الكاتب ضميراً غائباً قد يفصله عن القارئ ويعزله عن ذاته. وأخيراً، لا بد من إيضاح أن الهدف العام لهذا الكتاب ليس بأن يكون دليلاً متكاملًا لتصميم وتحليل البحوث النوعية (لأنني أوّمن بأن تصميم وتحليل البحث يجب أن يعكس شخصية الباحث وفهمه وتجربته)، وإنما الهدف العام لي هنا هو أن يكون هذا الكتاب نافذةً يطل منها القارئ على مفاهيم جديدة مختلفة عما ألفناه في البحوث الاجتماعية، والتي من الممكن أن تقدم لنا نظرة أعمق للواقع وأفكاراً وحلولاً تدعم التعامل الواعي مع قضايا المجتمع.

المؤلف^(١)

بريد الكتروني / salgraini@gmail.com

^١ جميع الحقوق محفوظة للمؤلف - يرجى عدم الاقتباس أو إعادة نشر هذا الكتاب دون إذن خطي منه.

الفصل الأول: مقدمة عن البحوث النوعية

(١-١) تقديم

الفصل الأول من هذا الكتاب يهدف إلى إعطاء مقدمة عن البحوث النوعية وإيضاح مدى اختلافها عن البحوث الكمية. التركيز سيكون على (لمحة تاريخية عن البحوث الاجتماعية، المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية، وتحديات البحث النوعي). فبداية سيتم تقديم شرح تاريخي عن البحث الاجتماعي، ومسوغات بروز البحوث النوعية في القرن الماضي كبديل يتجاوز كثيراً من تحديات البحوث الكمية. بعد ذلك سيتقل التركيز في هذا الفصل إلى الحديث عن المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية (مفهوم الوجود، طبيعة المعرفة، طريقة الاستدلال، والأدوات)، والتي ستتضمن العديد من المقارنات بين البحث الكمي والبحث النوعي. هذه المقارنات تهدف إلى إيضاح طبيعة البحث النوعي والقيمة التي يمكن أن يقدمها في تعزيز فهم الواقع وإبراز أوجه متعددة للحقيقة عند دراسة التحديات والقضايا الاجتماعية. على سبيل المثال، سنتعرف على كيفية تحقيق البحث النوعي لمزية تناول جوانب متعددة للمشاكل البحثية، وكيف يساعد ذلك في التعرف على التفاصيل والعوامل التي تؤثر في فهمنا للقضايا الاجتماعية.

شرح المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية سيكون بداية بإيضاح الأساس الفلسفي لها والمتعلق تحديداً بمفهوم الوجود ومفهوم المعرفة. فمنهجية البحث النوعي كما سيتم شرحها تنطوي على نظرة مختلفة عن وجود المعرفة وكيفية تناولنا لها وكيف نصل إلى ما نريد معرفته. بعد ذلك سيتم التطرق للجوانب

الإجرائية للبحث النوعي باستعراض أساليب الاستدلال ومدى اختلاف الأسلوب الاستنباطي للمنهج الكمي عن الأسلوب الاستقرائي للمنهج النوعي في الوصول للنتائج، حيث سيتم شرح أسلوب البحث الكمي في الاستنباط والانتقال من العام إلى الخاص أو ما يطلق عليه "Deductive Reasoning"، وكذلك شرح مفهوم أسلوب البحث النوعي والذي يتطلب الاستقراء للانتقال من الخاص إلى العام أو ما يطلق عليه "Inductive Reasoning". يلي ذلك إيضاح لأهم الأدوات المستخدمة بناءً على الافتراضات الفلسفية التي تقوم عليها كلتا المنهجيتين. فالبحث الكمي -الذي يقوم على افتراض استقلال الحقيقة عن يطلبها- يستخدم أدوات تحقق هذا الافتراض أبرزها (الاستبيان، والملاحظة المقننة). في المقابل تتطلب فلسفة البحث النوعي أدوات تعطي فرصة للباحث وللمشاركين لتشكيل النتائج وإعادة تعريف مشكلة البحث. أبرز الأدوات التي تحقق هذه الغاية للبحث النوعي هي (المقابلة، حلقات النقاش، الملاحظات الميدانية، المدونات الشخصية)، حيث سيتم شرح طبيعة هذه الأدوات وكيف تحقق للبحث الاستقراء والمرونة بما يدعم الاستجابة للمتغيرات المتعلقة بطبيعة مشكلة الدراسة.

في نهاية هذا الفصل سأستعرض بشيء من الإيجاز بعض التحديات المتعلقة بالبحث النوعي، وهي (الصرامة العلمية، التحيز، التعميم، الوقت، والغموض). حيث إن وعي الباحث لهذه التحديات والتعامل الناجح معها يحقق مشاركة أكثر من مدخل نظري وتنوعاً في الرؤى والطرح، وبالتالي تقديم فهم أعمق للواقع. على سبيل الإيضاح، الصرامة العلمية والتعامل الناجح مع احتمالية التحيز الشخصي يمكن تحقيقها من خلال الأخذ بالاعتبار لعدة جوانب أبرزها: (التعددية، الإفصاح عن الذات، والقابلية للمراجعة). قضية التعميم

سيتم الحديث عنها من خلال إبراز أن هدف البحث النوعي ليس تعميم النتائج وإنما هو فهم قضية معينة في سياق محدد. يلي ذلك شرح لكيفية التعامل مع تحديات الوقت والغموض والتي تتطلب الاستمرارية والمداومة على القراءة والكتابة والمراجعة، مع استحضار طبيعة البحث النوعي والذي يقوم على الاستقراء مما يجعله يتصف بالغموض في البداية ويتطلب وقتاً طويلاً في استظهار واستخلاص النتائج.

(١-٢) لمحة تاريخية عن البحوث الاجتماعية

الجهود البشرية لدراسة الظواهر الاجتماعية قديمة قدم الإنسان على هذه الأرض. هذه الجهود يمكن أن نجدها، على سبيل المثال، في كتابات أرسطو عن الأخلاق والسياسة وفي كتابات ابن خلدون عن المجتمعات والحضارات. حيث اتصفت مثل هذه المساهمات العلمية بالعرض المنهجي للأفكار ووجود تفسيرات للأناط والتفاعلات الإنسانية. لكن المحاولات البشرية لتطوير أطر منهجية لفهم ودراسة الظواهر الاجتماعية كانت أمام تحول كبير مع بدايات القرن الثامن عشر الميلادي. حيث مهدت النهضة الصناعية لتحول كبير في طريقة وآلية دراسة الظواهر الاجتماعية. فالنهضة الصناعية لم تكن فقط نهضة في مجال الاكتشافات والاختراعات العلمية، بل كانت أيضاً نهضة فكرية واجتماعية أُطلق عليها اصطلاحاً مسمى عصر التنوير "Enlightenment". أحد أبرز ملامح هذه النهضة العلمية هو بروز مفاهيم مثل التجارب العلمية والاختبارات ومن ثم تعميم النتائج وصياغة النظريات. أي بعبارة أخرى، فلسفة العلم أصبحت مبنية على التجربة والبرهان لقبول النتائج والفرضيات، فلا صوت يعلو على

صوت التجارب لإثبات الأفكار والمفاهيم في ذلك الوقت.
وجهة النظر التجريبية للعلوم في ذلك الوقت كانت لها عدة مبادئ
ومنطلقات يمكن اختصارها في سبعة مبادئ أساسية وفقاً لـ Benton & Craib
(2011, p. 14):

- ١- العقل البشري يمكن اعتباره "ورقة فارغة"، مما يعني أن المعرفة تكتسب من خلال تجربتنا الحسية وتفاعلنا مع العالم من حولنا.
- ٢- أي ادعاءات حول حقائق معرفية يجب أن تكون قابلة للاختبار من خلال (الملاحظة أو التجربة).
- ٣- استبعاد الادعاءات المعرفية حول الكائنات أو الكيانات التي لا يمكن أن نلاحظها.

- ٤- القوانين العلمية هي تعبير عن أنماط عامة ومتكررة من الخبرة.
- ٥- شرح الظواهر علمياً يكون فقط من خلال القوانين العلمية أو التفسير العلمي.
- ٦- إذا كان تفسير الظواهر يتضمن إثبات أنها مثال على القوانين العلمية فإن ذلك ينطوي أيضاً على أن معرفة القانون يجب أن تمكننا من توقع الظواهر المستقبلية للظواهر من هذا النوع.
- ٧- الموضوعية العلمية تتطلب الفصل الواضح بين العوامل القابلة للاختبار والأحكام الشخصية.

المبادئ المشار لها أعلاه للنظرة العلمية التجريبية في مجال العلوم الطبيعية كان لها تأثير واضح على حقول معرفية أخرى في ذلك الحين. أبرز الحقول المعرفية المتأثرة كانت العلوم الاجتماعية وتحديدًا دراسة الظواهر الاجتماعية. حيث زامن النهضة العلمية التجريبية ظهور عدد من المطالبات والدعوات

بتطبيق منهجية العلوم الطبيعية في دراسة الظواهر الاجتماعية. أبرز هذه المطالبات جاء من الفيلسوف الفرنسي أوغست كونت "Auguste Comte"، والتي ضمنها في عدة كتب ومقالات من أشهرها كتاب (A General View of Positivism, 1848). فمن عنوان هذا الكتاب اشتقت البحوث الاجتماعية موقفها الفلسفي "Positivism" أو ما يتم ترجمته اصطلاحاً بـ "الفلسفة الوضعية". حيث تنطلق الفلسفة الوضعية منطلقاً علمياً يستند على أن البناء المعرفي في العلوم الاجتماعية يجب أن يكون مماثلاً للبناء المعرفي في العلوم الطبيعية. فالمستند إذاً هو التجارب الحسية مع رفض كل ما لا يمكن إثباته عن طريق التجربة. في هذا الجانب يقول (Comte, 1848) إن "الهدف الأساسي من الوضعية هي في جانبين رئيسين: الأول تعميم مفاهيمنا العلمية، والثاني أن تكون منهجيةً وفناً لفهم الحياة الاجتماعية" (p.2).

بناءً على مثل هذه المطالبات بدأت أفكار المنهج التجريبي التطبيقي تأخذ طريقها إلى الدراسات والأبحاث الاجتماعية. حيث بدأ عدد من العلماء والباحثين بتطبيق مبادئ التجارب العلمية في دراسة قضايا المجتمع. أبرز الأدوات التي استخدمت لتحقيق هذا الفهم العلمي التجريبي كانت الاستبيانات والملاحظات المقننة والتي من خلالها ظهر للوجود ما أطلق عليه مصطلح البحوث الكمية "Quantitative Research"، ومنذ ذلك الحين توسع استخدام البحوث الكمية حتى أضحت الممارسة الأكثر استخداماً في الجامعات والمؤسسات البحثية. الأمثلة على البحوث الكمية كثيرة ومتنوعة ولا تكاد تخلو منها أي مؤسسة بحثية، لكن قد يكون من المفيد هنا استعراض أحد أشكال استخدام التجارب في فهم سلوك واتجاهات الأشخاص وذلك لإعطاء القارئ فكرة

توضيحية. هذا المثال يتعلق بتجارب هوثورن الشهيرة "Hawthorne Experiment" والتي طبقت مفهوم التجارب العلمية في دراسة تأثير العوامل المادية على الإنتاجية. حيث استخدم إلتون مايو Elton Mayo وزملاؤه في عام ١٩٢٤ م المنهجيات التجريبية لدراسة تأثير مجموعة من العوامل المادية في بيئة العمل مثل (الإضاءة، درجة الحرارة، وساعات العمل) على إنتاجية العاملات في أداء أعمال تركيب سماعات الهاتف. وقد تمت دراسة تأثير هذه العوامل المادية في غرفة اختبارات أطلق عليها "Relay Assembly Test Room Experiments". (للمزيد انظر: لطفي، ١٩٨٢، ص: ١٤-١٨؛ النمر وآخرون، ١٩٩٤، ص: ٥٧-٦١).

هذه التجارب ومثيلاتها توضح النظرة التجريبية للبحوث الكمية تجاه قضايا المجتمع، وما تنطوي عليه من دراسة للعوامل التي تؤثر في الظاهرة من خلال استخدام منظور مادي تجريبي بحت. بمعنى افتراض إمكانية تحييد العوامل المؤثرة على مشكلة ما ودراسة تأثير أحد هذه العوامل، ومن ثم إمكانية تعميم هذه النتيجة بغض النظر عن اختلاف الظروف الاجتماعية أو البيئية.

التمسك في البحوث الكمية بالتجارب والمقاييس أدى إلى افتراض إمكانية الوصول للمعرفة فقط من خلال التجربة وما عدا ذلك لا يعد علماً. من أبرز من تمسكوا بهذا التقييد لمفهوم العلم هو ماكس فيبر والذي أشار له بمصطلح "Disenchantment of the World" أي إزالة الوهم عن العالم (Weber, 1917). هذا المفهوم الذي قدمه فيبر يعطي أهمية أقل للدين والمعتقدات في مقابل تعزيز فكرة أن العلم بمفهومه التجريبي الجديد سيحل محلها ليكشف لنا الوجه الوحيد للحقيقة. بمعنى آخر، إذا كانت التجارب العلمية هي الطريق الوحيد للوصول للمعرفة فإن ذلك في أحد جوانبه يقتضي أن ما لا يمكن الوصول له من خلال التجربة لا يعد

علماً - كما سبقت الإشارة له في المبادئ الأساسية للتجارب العلمية.

إحدى إشكاليات قصور هذا التقييد لمفهوم العلم والمعرفة هو تجاهل الكثير من المعارف المحلية والخبرات البشرية بحجة أنها غير مثبتة علمياً. على سبيل المثال، في الطب، يتم رفض ممارسات الطب الشعبي بسبب أنها غير مثبتة علمياً، بينما قد يكون تاريخ الممارسة الشعبية لعدة قرون يثبت فعالية بعض الممارسات أو تفوقها في بعض الأحيان على بعض ممارسات الطب الحديث. هذا الفهم العلمي التجريبي ينطوي أيضاً على رفض العديد من الممارسات المحلية في الزراعة والتعامل مع البيئة بحجة أنها غير منظمة ولا تستند إلى منطلق علمي تجريبي، في حين تم الاعتراف مؤخراً بمدى الحاجة إلى الاستفادة من المعارف المحلية "Indigenous Knowledge" في التعامل مع كثير من القضايا مثل الاستدامة، الجفاف، والتغير المناخي. فالعديد من المؤسسات والمنظمات الدولية مثل (البنك الدولي، منظمة الفاو، ومنظمة اليونسكو) نبهت إلى نجاح المعارف المحلية في التعامل مع كثير من القضايا الإنسانية والاجتماعية.^(٢) مما يبين خطورة رفض المعارف والخبرات الإنسانية بحجة أنه لم يتم إثباتها عن طريق التجربة.

أما في مجال العلوم الاجتماعية والتي هي موضوعنا هنا، فعقلية البحث الكمي سيطرت على الصورة النمطية للبحث العلمي لفترات طويلة أضحت معها النتائج منحصرة تقريباً في صفة أرقام إحصائية تتحدث عن علاقات وارتباطات أو تباينات، مما أدى إلى عدم قبول النتائج التي تحاول إيصال الأفكار في شكل قصص أو تجارب وخبرات.

^(٢) أنظر على سبيل المثال: أهمية المعارف المحلية في دعم الاستدامة الزراعية، منظمة الفاو:

<http://www.fao.org/family-farming/detail/ar/c/317283/>

لكن الإيمان المطلق بالقدرة على الوصول للمعرفة من خلال التجارب العلمية تراجع مع بدايات القرن الماضي. أحد أسباب هذا التراجع هو أن العالم أعقد مما كان متصوراً، والنفس البشرية والسلوك الإنساني لا يخضعان لقاعدة ثابتة موحدة، كما أن القضايا الاجتماعية قد تتعارض في الأسباب والحلول. مما أدى إلى بروز جدل علمي واسع حول كفاءة المنهج الوضعي في دراسة القضايا الاجتماعية. الاقتباس التالي يعطي مثلاً لحجم الجدل الذي كان يدور في تلك الفترة:

"أحد أعظم الأخطاء المنهجية في مجال البحوث الاجتماعية في النصف الماضي من القرن هو الاعتقاد بأن العلم هو مجموعة معينة من الأدوات. بل هو بدلاً عن ذلك حالة ذهنية، أو موقف، أو الظروف التنظيمية التي تسمح بالإفصاح عن هذه المواقف"
(Dingwall, 1992, quoted in May & Pope, 1995, p. 109).

نتيجة لهذا الجدل حول طبيعة فهم القضايا الاجتماعية في ذلك الحين برزت العديد من المدارس الفكرية التي تطرح تصورات جديدة للمعرفة والبحث العلمي. القاسم المشترك بين هذه المدارس الفكرية كان انتقاد المنهج الوضعي والمنطلقات الفلسفية التي يقوم عليها. فمن أبرز المدارس الفكرية التي انتقدت الفلسفة الوضعية كانت المدرسة التفسيرية "Interpretivism" والمدرسة البنائية "Constructivism". المدرسة التفسيرية انطلقت منطلقاً مغايراً للنظرة الوضعية، فالمعرفة وفقاً لهذه المدرسة تحدث نتيجة لتفسير البشر للأحداث والظواهر في محيطهم. وبالتالي كما يشير (Hammersley, 2013) فإن الأساليب المستخدمة لفهم المعرفة المتعلقة بالعلوم الإنسانية والاجتماعية لا يمكن أن تكون هي نفسها المستخدمة في العلوم الطبيعية، لأن الإنسان يفسر عالمه ثم يتصرف

بناءً على هذا التفسير (p. 26). لتأخذ على سبيل الإيضاح قضيةً مثل مشكلة التدخين، فوفقاً للمدرسة التفسيرية فإن الأسباب التي تتعلق بالإقلاع عن التدخين ليست أسباباً خارجةً عن منطق الإنسان، إنما هي في الحقيقة تتعلق بتفسير البشر ونظرتهم لهذه الأسباب.

فهمٌ مقارب للمدرسة التفسيرية قدمته المدرسة البنائية. فالمدرسة البنائية عارضت أيضاً مبادئ وتوجهات المنهج الوضعي. حيث تقوم المدرسة البنائية على رفض تأطير المعرفة على أنها خارج مدارك البشر ويتم الوصول لها بالتجارب العلمية. فقد دعت عوضاً عن ذلك إلى الاعتراف بأن الواقع هو نتاج تفاعل العقل البشري مع الخبرة في العالم الحقيقي، أو بمعنى آخر كما أشار (Elkind, 2005) إلى "أن المعرفة تحدث نتيجة تضمين النشاط العقلي البشري في عملية معرفة الواقع" (p. 328).

تزامن النقد الموجه للفلسفة الوضعية مع بدايات ظهور منهجية جديدة للبحث الاجتماعي. هذه المنهجية هي موضوع هذا الكتاب وهي ما أُطلق عليه اصطلاحاً "منهجية البحث النوعي". حيث ظهر مفهوم البحث النوعي كمظلة واسعة للأبحاث التي لا تستخدم التجارب والبيانات الإحصائية. فبيانات البحث النوعي مصدرها عادة يكون غير كمي وفي صيغ متعددة مثل: القصص، التجارب الشخصية، الملاحظات، الصور، مقاطع الفيديو، الأحداث التاريخية، السير الشخصية، أو حتى الأخبار الصحفية ومحتوى وسائل التواصل الاجتماعي. الاهتمام في هذا التوجه الجديد للبحث ينصب تجاه المعنى واستكشاف الخبرة البشرية. بعبارة أخرى، برز البحث النوعي ليلبي متطلبات نظريات ما بعد الحداثة "Postmodernism" السابق ذكرها (المدرسة التفسيرية،

والمدرسة البنائية)، والتي ترى تأثير المعرفة بخبرات ومدارك البشر. فالبحث النوعي - كما سنرى لاحقاً في هذا الفصل - ظهر للوجود ليأخذ مساراتاً مختلفاً ومغايراً للبحث الكمي سواءً في البناء الفلسفي الذي يقوم عليه أو في المنهجيات والأدوات التي يستخدمها. هذه الجوانب سنتناولها بالتفصيل في القسم التالي من هذا الفصل؛ من خلال استعراض المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية: (مفهوم الوجود، طبيعة المعرفة، طريقة الاستدلال، والأدوات) مع شرح مفصل لهذه المنطلقات في صيغة مقارنات بين الباحثين النوعي والكمي.

(١-٣) المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية

هذا القسم يتناول بشيء من التفصيل أبرز المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية من حيث (مفهوم الوجود، طبيعة المعرفة، الأساليب، والأدوات) مع إيضاح موقف البحث الكمي والبحث النوعي من هذه المنطلقات. البداية ستكون بشرح مفهوم علم الوجود والذي يعتبر الأساس في شرح المنطلقات الفلسفية للبحوث الاجتماعية. حيث ستتم مناقشة الموقف الوجودي "الأنطولوجي" للبحوث النوعية في مقابل البحوث الكمية. بعد ذلك سيتم الحديث عن تأثير الموقف الوجودي على طبيعة المعرفة في كلا المنهجيتين. يلي ذلك شيء من التفصيل حول الأساليب المستخدمة للوصول إلى المعرفة من حيث كونها استقرائية أو استنباطية، مع شرح لماهية الأدوات المستخدمة في كلا المنهجيتين من مقابلات وملاحظات ميدانية واستبيانات وخلافه.

جميع هذه الجوانب تم إيضاها باختصار في الشكل التالي (١-١) بما يشبه الهرم. فالمفهوم الوجودي هو في قمة هرم البحث العلمي لأنه هو المنطلق في

بداية البحث. فتحديد الموضوع ونظرتنا له وكيفية دراسته يحدد ما يليه من خطوات تتعلق بالوصول للمعرفة "Epistemology" وما يليها من مراحل تتعلق بالأساليب والأدوات.



شكل رقم (١-١): المنطلقات الرئيسية للبحوث الاجتماعية، من إعداد المؤلف.

المنطلق الأول: علم الوجود "Ontology":

علم الوجود أو الأنطولوجيا هو مفهوم فلسفي يتعلق بالنظرة إلى كينونة الأشياء والمفاهيم من حولنا (انظر على سبيل المثال: Kriegel, 2011). فكما يشير الشكل السابق (١-١)، نجد أن المفهوم الوجودي يتربع قمة هرم البحث العلمي، لأننا عادة نتناول هذا المنطلق في بداية البحث - سواءً انتبهنا لذلك أم لا - عن طريق تحديد الموضوع (الوجود) المراد دراسته. بناء على نظرتنا لهذا الموضوع يترتب عليه ما يليه من خطوات تتعلق بالوصول للمعرفة "Epistemology" وما يليها من مراحل تتعلق بالأساليب والأدوات. من هذا المنطلق فإن مفهوم الوجود في البحث

الكمي يختلف اختلافاً جذرياً عنه في مجال البحث النوعي. فالنظرة الوجودية للواقع الاجتماعي في البحث الكمي تقوم على افتراض أن وجود المعرفة - للموضوع محل الدراسة- ثابت وخارج مدارك الإنسان كما هو الحال في الواقع المادي. هذا المنطلق الفلسفي للبحث الكمي هو نتيجة تأثير العلوم الطبيعية كما أشرت سابقاً. بل إن تأثير العلوم الطبيعية امتد ليشمل العديد من الممارسات في حقول العلوم الاجتماعية. على سبيل المثال، في حقل التربية اشار (Kincheloe, 2008) إلى أن هذه النظرة كان لها تأثيرها على طرق التدريس وذلك بافتراض خلو عقل الطالب من المعرفة، وبالتالي أدى إلى رواج أساليب الحفظ والتلقين (p. 47)، وهو ما رفضته لاحقاً النظريات الحديثة في التربية.

في الجانب الآخر يحمل البحث النوعي نظرة مختلفة لمفهوم الوجود. فرواد البحث النوعي ينطلقون من فكرة أن حقيقة الواقع الاجتماعي ليست ثابتة كما هو الحال في الواقع المادي (Romm, 2002, p. 15). فالواقع الاجتماعي وفقاً لهذه المنطلقات يتأثر بمعتقدات وافتراضات الأفراد وتفسيرهم الشخصي للواقع الذي يعايشونه (Neuman, 2011, p. 92). هذا الموقف الوجودي أو الأنطولوجي للبحوث النوعية يعني أيضاً أن الناس يحملون مستويات مختلفة وأحياناً متباينة لإدراك القضايا وبالتالي يكون تفسيرهم للواقع مختلفاً كذلك (انظر على سبيل المثال: Churchman, 1968; McIntyre, 2003). لذلك ومن أجل الوصول لفهم أفضل للواقع يجادل رواد البحوث النوعية بأهمية استخدام أدوات تدعم الحوار والتعددية المنهجية (Midgley, 2000)، وذلك من أجل فهم قضية البحث ومعرفة التباين في النظرة للواقع الاجتماعي. هذه النظرة الشاملة والمتعددة تتطلب ألا يتم التعامل مع القضايا الاجتماعية بعقلية جامدة باعتبارها حقائق

خارجية ثابتة يتم بحثها في استبانات محددة، بل تتطلب منهجاً بحثياً يحاول استكشاف الأفكار ويعطي الفرصة للأفراد لمناقشة وجهات نظرهم لكي يمكن لمختلف الأفكار أن تثري الفهم لمواضيع وهموم وقضايا المجتمع.

جدول رقم (١-١): مثال على كيفية إيضاح الموقف الوجودي أثناء مناقشة الأساس الفلسفي للبحث ومبررات اختيار منهجية محددة للدراسة.

الموقف الوجودي لهذا البحث واقعي "a realist ontological position". وبالتالي، أعتبر أن للواقع نظاماً متأطلاً خطياً به وموجود بشكل مستقل عن العقل وبشكل مستقل عن اعتمادنا للنظريات أو الأطر للمفاهيم أو النماذج (Fay, 1996; Boyd, 1992). في هذا الجانب هذه الدراسة "تبحث عن فهم الواقع المشترك لنظام اقتصادي يعمل فيه كثير من الناس بشكل متبادل" (Sobh & Perry, 2006, p. 1199-1200). بصفتي واقعي، أعتقد أن هناك "عالمًا حقيقيًا" هناك من الممكن اكتشافه والعلوم الاجتماعية قادرة على اكتشاف الحقيقة ومعرفتها. كما يعترف موقفي الوجودي بأنه لا يمكننا معرفة العالم الحقيقي على وجه اليقين (Reige, 2003). في هذا الجانب يعترف الواقعيون بالاختلافات بين رؤيتهم الخاصة للعالم والعالم الحقيقي، وبالتالي يفترضون عالمًا متمايزاً ومندرجاً يشمل مجالات حقيقية وفعلية وتجريبية (Bhaskar, 1978; Harre & Madden, 1975). لتطبيق هذه الفكرة على موضوع الأطروحة، موقفي الوجودي هو أن دور مجلس حوكمة تقنية المعلومات مجموعة حقيقية وفريدة من الأنشطة والعلاقات التي توجد بشكل مستقل عن وعي وخبرة جميع الباحثين.

المصدر (Buckby, 2011, pp: 32-33)

المنطلق الثاني: طبيعة المعرفة "Epistemology":

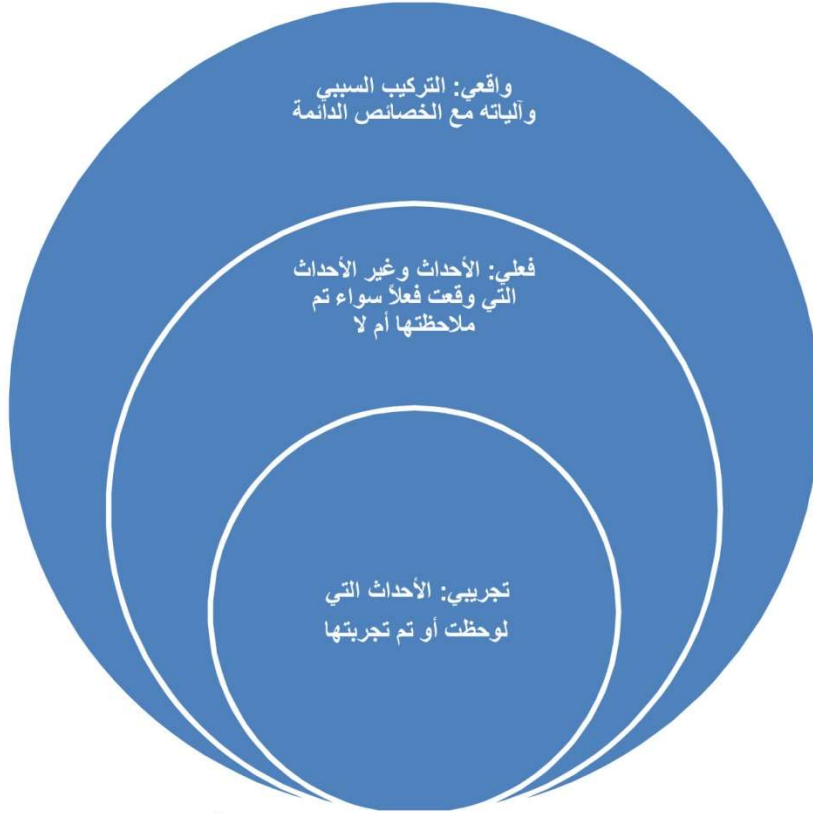
يقصد بطبيعة المعرفة في الفلسفة هي كيف نعرف ما نريد معرفته، أو بمعنى آخر كيف نصل للمعرفة وما هي طبيعتها (للمزيد انظر: زكي محمود، ١٩٥٦م و Roderick Chisholm, 1989). قد يبدو هذا التعريف يتناول شيئاً بديهياً بالنسبة لديك، فالمعرفة تبدأ مع الإنسان منذ نعومة أظفاره ويطورها مع الزمن، لكن علم الفلسفة بطبيعته يحاول عادة تحدي البديهيات وطرح أسئلة قد تبدو للقارئ العادي جدلية أو غير منطقية. ففي الأبحاث الاجتماعية تحديداً، يفرق الموقف الفلسفي للمعرفة بين طبيعتها في البحوث الكمية (المنهج الوضعي: Positivism) عنها في البحوث النوعية. فطبيعة المعرفة في البحوث الكمية أو المنهج الوضعي تستند إلى أن المعرفة مستقلة عن الإنسان ودور المنهجيات العلمية هو الوصول لها عن طريق البحث والتجربة. من أبرز منطلقات هذه النظرة هو افتراض إمكانية التحكم في عدة عوامل تؤثر في الظاهرة. بمعنى أنه يمكن تحييد العوامل المؤثرة على مشكلة ما ودراسة تأثير أحد هذه العوامل دون أن يكون للإنسان وفهمه تأثير في نتائج الدراسة. فهي إذاً ترى الإنسان من منظور مادي تجريدي بسبب تأثيرها بالعلوم الطبيعية التجريبية كما تمت الإشارة إليه سابقاً.

لكن طبيعة الإنسان تختلف عن طبيعة المادة بكل تأكيد. ففي حين يمكن التحكم بخصائص المادة والعوامل المؤثرة فيها، فإن ذلك يتعذر تطبيقه على الإنسان وذلك لأن لديه عوامل داخلية فريدة تختلف من شخص لآخر وعوامل خارجية تختلف عادة من مجتمع إلى آخر. هذا التباين يجعل من العسير أن نعزو ظاهرة معينة لعامل محدد أو فهم نظري وحيد.

أيضاً من منطلقات المنهج الوضعي تجاه المعرفة هو الفصل بينها وبين من يطلبها. هذا الافتراض يعني بطبيعة الحال أن المعرفة ليست عرضة للتحيز (Kincheloe, 2008, p. 45). فالباحث، وفقاً لهذا الفهم، شخص محايد يدرس ظاهرة معينة للتعرف على العوامل التي تؤثر فيها ثم يخرج لنا بنتائج محددة تفسر هذه الظاهرة كما هي. لكن هذا الافتراض محل اعتراض العديد من الباحثين. محل الاعتراض الرئيسي هو أن حيادية الباحث غير ممكنة بتاتاً في البحث الاجتماعي (عارف، ٢٠٠٢م، ص: ٥٢-٥٦). تجربتي الشخصية مع البحوث الكمية تدعم هذا الاعتراض. فالباحث هو من يوجه الدراسة بشكل كامل تقريباً. فهو عادةً من يختار موضوع الدراسة ويحدد أسئلتها، وهو أيضاً صاحب القرار الرئيسي في التركيز على عوامل معينة وإغفال عوامل أخرى، كما أنه هو في العادة من يختار الإطار النظري للدراسة والذي يخدم توجهاً فكرياً معيناً، وكذلك هو عادةً من يختار العينة ويحدد من تتاح له الإجابة من عدمها. وبالتالي الحديث عن الحيادية أمر مثالي غير موجود أساساً. فحيادية الباحث نظرياً وعلى الورق قد تكون ممكنة بحسب قواعد الصرامة في البحوث الكمية، لكن عملياً وفي الواقع تبدو صعبة التطبيق إن لم تكن منعدمة.

تحدي الحيادية الذي يواجهه البحث الاجتماعي يدعو للتساؤل عن البديل أو ربما كيفية التعامل الجيد مع هذا المأزق. البديل - كما سنناقش بالتفصيل في هذا الفصل - ليس بافتراض تحييد العامل البشري، فالعامل البشري موجود حتى لو افترضنا غيابه. البديل إذاً - وفقاً للبحوث النوعية - هو العمل من خلال هذه الظروف بأن نعطي للباحث الفرصة ليشكل نتائج بحثه بما يراه مناسباً وأن يفصح عن أفكاره وخلفيته العلمية والثقافية ليبقى الحكم وقبول النتائج للناقد والمتلقي

بشكل عام. أيضاً من متطلبات هذه النظرة تجاه المعرفة هو عدم إغفال تأثير المشاركين على فهم طبيعة مشكلة الدراسة. فصوت المشاركين والبيانات التي تجمع من الميدان يجب أن يمنحنا الفرصة للمساهمة في تشكيل مفهوم القضية محل الدراسة، لتكون البيانات هي ما يقود النتائج أو ما يطلق عليه " Data Driven Analysis"، (للمزيد: انظر الفصل الرابع من هذا الكتاب).



شكل رقم (١-٢): مستويات الوصول للمعرفة حسب تقسيم الواقعية النقدية

المصدر: Saunders, M., Lewis, P., & Thornhill, A. (2009), p. 148

نستنتج مما سبق أن تأطير المعرفة على أساس التجربة والبرهان فقط مرفوض

تماماً لدى البحث النوعي، وهو ما يتفق مع الطرح الفكري لنظريات ما بعد الحداثة مثل المدرسة التفسيرية أو المدرسة البنائية. كما يوجد بالإضافة إلى هذه المدارس مدرسة أخرى مهمة ترفض أيضاً الفهم التقليدي في فهم الواقع وتفسيره للوصول للمعرفة. هذه المدرسة هي الواقعية النقدية "Critical Realism"، والتي تناولت مفهوم المعرفة بالنقد والدراسة والتحليل (انظر على سبيل المثال: Bhaskar, 2008)، حيث ترى الواقعية النقدية أن الوصول للمعرفة ليس على مرحلة واحدة بل يتم على عدة مراحل كما يوضحها الشكل السابق (١-٢).

فهم الواقع المشار له في الشكل السابق يعني وفقاً لذلك أن ما نعرفه هو في الحقيقة ليس تفسيراً كاملاً أو إماماً تاماً بطبيعة ذلك الأمر، بل المعرفة أعقد بكثير مما نتصور. فالمعرفة القائمة على التجربة هي مجرد دائرة صغيرة ضمن عدة مستويات في فهم حقائق الأمور من حولنا. هذا يعني أننا نتحرك عادة في الإطار الأول، قليلاً ما نصل للإطار الثاني، ونادراً جداً إن لم يكن مستحيلاً أن نحيط بالحقيقة بكل تفاصيلها وجوانبها في الإطار الثالث للمعرفة. كما قد يعني ذلك أننا عندما نتناول الحقيقة فنحن نتناول جوانب محددة من الصورة الشاملة لها، ولعل ذلك يفسر كيف حلت نظرية النسبية لإينشتاين محل نظرية نيوتن. فنظرية نيوتن لم تسقط في تفاصيلها وإنما كان الخلل في الصورة الشاملة للكون والذي أعطى المجال لإينشتاين ليقدّم تفسيراً جديداً مقنعاً لكثير من الظواهر الفيزيائية والكونية.^(٣) فيما يتعلق بالبحث النوعي، نستنتج من منطلقات الواقعية النقدية أنه ينبغي الذهاب إلى ما هو أبعد

^(٣) للمزيد حول هذا الموضوع يمكن مشاهدة هذا الحوار مع الفيلسوف Hilary Putnam بقناة BBC والذي تم بثه لأول مرة في عام ١٩٧٨م (https://www.youtube.com/watch?v=et8kDNF_nEc&t=979s) حول فلسفة العلم وكيف تبرز نظرية جديدة دون أن تنهار تفاصيل النظرية القديمة، فالاختلاف كما تم شرحه يحدث عادة في الصورة الشاملة لتفسير الظواهر والقضايا.